الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية - العُمانية

أ.م.د. مصطفى جاسم حسين(*) علي اكبر احمد حسين(**)

المقدمة

تميزت العلاقات الايرانية العُمانية بالكثير من المميزات التي شجعت الباحثين في مسار بحث العلاقات الدولية، الى الوقوف على حيثيات تلك العلاقة والعمل على تحديدها ورصد نقاط القوة والضعف فيها، ومن ثم العمل على الافادة منها في تذليل الكثير من الاشكاليات التي تواجه بلدان المنطقة، واستعارة تلك المبادئ والقيم والمفاهيم السياسية لدى صناع القرار في الدولتين واعادة ترجمتها على ارض الواقع، ومقارنتها مع باقي دول المنطقة التي تشاطر ايران (□) وعُمان(□□) الحدود وباقي المشتركات القيمية والحضارية. لتعطي العلاقة بين البلدين طابعاً فريد امتازت به هاتان الدولتان ،اللتان حافظتا على متانة علاقتهما واستقرارها رغم العواصف الكثيرة التي مرت على منطقة الخليج العربي .فإنهما شكّلت أمراً واقعاً تفرضه العلاقات القديمة والتاريخية بينهما ،وترسخه طبيعة المصالح المشتركة بين قوتين بحريتين كبيرتين تسيطران على مدخل الخليج .

وتأتي أهمية دراسة الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–العُمانية ، من الترابط الوثيق بين البلدين على الصعيدين الإقليمي والدولي، واستمرار العلاقات بين البلدين امام عوامل التشابك والتصادم التي تسببت التوتر في منطقة الخليج العربي. فتبلورت هذه العلاقة في شكل تعاون سياسي واضح بعد تولي السلطان العُماني (قابوس بن سعيد) الحكم في العام ١٩٧٠م، وعند قيام الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية في

(*) الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

(**) الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

(□) حيثما ذكرت (إيران) في الدراسة فإن المراد بها هي :الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

(□□) حيثما ذكرت(عُمان) في الدراسة فإن المراد بها هي : سلطنة عُمان.

أواخر سبعينيات القرن الماضي ،سعى البلدان للحافظ على علاقاتهما رغم العداء المتنامي ضد إيران في المنطقة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء . انفردت عُمان بعلاقة متميزة مع إيران مقارنة بدول الخليج الأخرى، فلم تتأثر بوصول الثورة الإسلامية إلى الحكم، على عكس العديد من العلاقات الإيرانية مع الدول العربية والخليجية منها على وجه التحديد. فقد حاول البلدان خلال مسيرة علاقاتهما على مدى العقود الأخيرة الماضية في إن تظهر علاقاتهما وسلوكهما بنحو صادق وأن يتم توظيف الامكانيات والطاقات في مجال تطوير هذه العلاقات ، وتذليل سوء الفهم حول بعض القضايا المختلفة، وفي نفس الوقت العمل على حل مشاكل بعض الدول الأخرى.

اما إشكالية الدراسة فإنها تتمحور بالأساس الذي يستند اليه جل القراءات والدراسات ، وهو إنّ العلاقات الإيرانية–العُمانية هي لغز يشوبه الغموض بعدم ادراك معالمه ، التي تفسر استمرار هذه العلاقة المتميزة بين البلدين في نهجها التعاوني رغم تخللها بعض العقبات التي كادت أن تمثل حجر عثرة في مسيرة علاقاتهما ، سيما في أعقاب جملة من التوترات والقضايا الخلافية المتنوعة في منطقة الخليج ،إلا أن البلدين تجاوزا كل ذلك في سبيل تشكيل علاقات متينة لتكون أنموذجاً للتعاون يسهم في ارساء الأمن والسلام عبر حل الخلافات وتذليل الازمات بالحوار السلمي . وتحاول الدراسة الاجابة على الاسئلة الآتية :

- ما هو المسار التطوري العلاقات الإيرانية –العُمانية ؟ وما هي مجالات التعاون الثنائي بينهما ؟ وكيف اثر ذلك في السلوك الخارجي للبلدين الذي يدعم ايجاد علاقات رصينة واستثنائية؟
- كيف كان دور الدبلوماسية العُمانية في تسوية الملف النووي الايراني ؟ وما اثر ذلك في طبيعة العلاقات الإيرانية –العُمانية؟
- كيف يمكن استشراف المستقبل وفقاً لمعطيات واقع هذه العلاقات هل هي في طور الاستمرار والارتقاء أم في طور التراجع والتغير وفقاً لما يستجد من حقائق تأتي انعكاساتها على طبيعة العلاقات الثنائية ؟

ومن هذه الإشكالية تحاول الدراسة اثبات الفرضية التالية : وهي إنّ العلاقات الإيجابية بين إيران وعُمان الى مردها سياسة الفصل التي تتبعها وتمارسها الدولتان لفصل علاقاتهما الثنائية من جانب وعلاقات كل منهما بباقي الدول الاخرى الخليجية بالتحديد. لتجعل هذه العلاقات أنموذجاً فعالاً في حفظ الاستقرار وعدم التصعيد ، وهذه السياسة تظهر بوضوح في قضايا كثيرة مؤثرة كانت انعكاساتها اعظم على البلدين دون سياسة الفصل هذه .التي جاءت مخرجاتها بالإيجابية على العلاقة بين بين البلدين ، وترجمت في اكثر من طريقة ، الأمر الذي أسس لثقة متبادلة واطمئنان بين الدولتين ، وبإمكانية التعايش بينهما .

وقد تطلبت دراسة الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–العُمانية ،الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي : وذلك عبر جمع المعلومات والحقائق لتقديم وصف مجالات التعاون المؤثرة في العلاقات الإيرانية–العُمانية ،و تحليل أثارها على طبيعة هذه العلاقات .

وتأسيساً على ما تقدم توزعت دراسة الآفاق المستقبلية العلاقات الإيرانية–العُمانية، اربع مطالب فضلاً عن المقدمة و الخاتمة. وقد قُسّمَت على النحو الآتي: المطلب الاول، الذي حمل عنوان مسار تطور العلاقات الإيرانية–العُمانية. والمطلب الثاني، جاء متناولاً مجالات التعاون في العلاقات الإيرانية–العُمانية . اما المطلب الثالث، فقد بحث في الوساطة العُمانية في مفاوضات الملف النووية الإيراني. وكذلك المطلب الرابع، الذي استشرف مستقبل العلاقات الإيرانية–العُمانية، الخاتمة، التي جاءت بأبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

المطلب الاول: مسار تطور العلاقات الإيرانية–العُمانية

إنّ العلاقات الإيرانية – العُمانية كبرهان لظاهرة بشرية طبيعية لها جذور قديمة ممتدة عبر التاريخ ، كنتيجة لتداخل العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، التي بذاتها تحتاج الى نظرة كلية تستوعب العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وما يميز تلك العلاقة هو درجة العمق التاريخي والدفء الفريد من نوعه ، لذلك فلا

يوجد شبيه متماثل لعلاقاتهما المتناغمة في الماضي والحاضر[١]، وتعززت تلك العلاقات بأطر من الألفة المتبادلة والمصالح المشتركة التي تحفل بتاريخ زاخر من التعاون المشترك ، على ذلك فأن عُمان عرفت قديماً باسم مزون الذي اطلقه الفرس عليها لإشارة منهم الى وفرة الموارد المائية ، بذلك تعد هذا التسمية خطوة اولى لتقارب الحضارتين العربية والفارسية . ولمعرفة عمق مسار العلاقات بين الدولتين التي استمرت لأعوام طويلة هو إنّ المقتنيات والاكتشافات الاثرية تبين عمق العلاقات الحميمية بينهما ، كما ان التواصل بين الجارين كان سائدا قبل ظهور الاسلام[٢]. إذ تشير المنحوتات الاثرية المكتشفة بانه توجد علاقات وثيقة بين البلدين تعود الى ما قبل الاسلام، واستناداً الى هذه الوثائق التاريخية ، فان العلاقات بينهما اتخذت من عام ٥٩٧.ق.م[□]شكلاً منظماً، واصابها التأرجح بعد ذلك على مدى التاريخ بالتناسب مع الظروف والمقتضيات وحسب الحكومات المتعاقبة [٣] .

فقد شهدت على مر التاريخ فترات من الصراعات والتعاون المشترك ،و دخل كل منهما في تحالفات متنوعة اما لضمان التفوق في مواجهة الآخر او للتخلص من سيطرته ،و كذلك نرى ان الروابط التاريخية بينهما تتجاوز وبدرجة اعلى في المناطق الجنوبية الغربية من ايران ، ليس مجرد صراعات المنافسة او التعاون للسيطرة على

---

[١]نزار عبد اللطيف الحديثي ،العلاقات العربية الفارسية ،الدار العربية، بغداد – العراق ،١٩٨٢ ،ص١٣.

[٢]محمد جاسم النداوي ،السياسة الإيرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة – العراق ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٨ .

[□] هذا التاريخ الذي يتسم بقدوم الفرس الى عمُان باستدعاء من العُمانيين انفسهم لأجل طرد الاحباش من عُمان، واستقرارهم مدة من الزمن في الاراضي العُمانية ، الى مجيء (مالك بن فهم الازدي) الى عُمان عقب انهيار سد مأرب ، واستطاع العرب بقيادته من اخراج الفرس من عمُان .للمزيد انظر في ،علي فارس ،العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة آل بو سعيد (١١٥٤هـ–١٢٨٨هـ)(١٧٤١م–١٨٧١م)،وزارة الاعلام والثقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٩٩٠، ص ٧١ .

[٣] محمد جواد اسايش زارچ ، سياسة ايران الخارجية حيال جيرانها: العلاقات مع سلطنة عُمان نموذجاً ،مجلة فصلية ايران والعرب ،العدد(١٤)، السنة الثالثة/خريف ٢٠٠٥، مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الاوسط ،بيروت – لبنان ، ص ٢٦.

الخليج العربي ، وانما تمتد الى علاقات نسب ودم على جانبي مضيق هرمز ، حيث اختلطت القبائل على الجانبين بعلاقات المصاهرة التي تعززت الى اعلى المستويات بعد مجيء الاسلام واعتناق الإيرانيين له[٤] . هذه الحقيقة التي فرضها الجوار الجغرافي في التشابه في الجوانب الثقافية والاجتماعية ، وبعد مجيء الاسلام اصبح العامل الديني يشكل عاملاً مهماً من عوامل التعاون المشترك بين البلدين ، الامر الذي ساهم في زيادة الروابط بين الشعبين . والمتتبع للعلاقات الايرانية – العُمانية يرى انها تعطي طابع خاص تنفرد به هاتان الدولتان، فيتبين التشابه الى حد التطابق ازاء المواقف والاهداف والمصالح ، والتباعد الى مستوى الاقتتال اتجاه البعض الاخر من المواقف والطموحات ، كلاهما يحن الى ذلك الماضي الحافل بالتوسع والانتصارات وكلاهما مارس دوراً كبيراً في تاريخ العلاقات الدولية ، فتاريخياً كانت ايران الامبراطورية التي تسعى الى فرض هيمنتها على دول المنطقة ،اما عُمان فأنها كانت تسيطر على الخليج العربي بحرياً واجزاء واسعة من سواحل افريقيا[٥].

ومع بداية مرحلة السبعينات من القرن العشرين شهدت العلاقات الايرانية – العُمانية تطورات متصاعدة على أثر تقلد السلطان(قابوس بن سعيد البو سعيدي)سدة الحكم خلفاً لوالده ، الذي حدد المعالم الاساسية للسياسة الخارجية العُمانية الجديدة على اساس العمل وتدعيم اواصر الصداقة مع دول العالم كافة دون تميز والسعي للعمل على تدعيم السلام وتحقيق العدل والرخاء لشعوب العالم اجمع ، بعد العزلة التي فرضت على عُمان وحالت دون اي اعتبار لمعالم السياسة الخارجية قبل العام تولي السلطان قابوس الحكم فيها [٦]، لتتخذ بعدها العلاقات بين ايران وعمان شكل التعاون السياسي

---

[٤] سركيس ابو زيد ،ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون ،مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،بيروت – لبنان، ٢٠١٠،ص ٤٥.

[٥]حافظ علوان حمادي ،الثوابت والمتغيرات في العلاقات الايرانية العمانية ،مجلة قضايا سياسية ، المجلد الرابع، العددان(١٩–٢٠)، ٢٠١٠،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،بغداد – العراق، ص ٢٧.

[٦]علي حمزة عباس ،استراتيجية الامن والدفاع العماني نحو مضيق هرمز ١٩٦٨–١٩٨٠ ، مجلد (١٢) ، عدد(٤)، ٢٠٠٣ ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، الموصل – العراق ، ص ٥٢٢

الناضج والتطور ملحوظ، ويعزو البعض ان سبب متانة هذه العلاقات الى الضرورات السياسية والاستراتيجية التي كانت راعياً لها، فأن ايران ثالث دولة بعد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تعترف بشريعة حكم السلطان (قابوس بن سعيد) [٧] .لتظهر بذلك العلاقات بين ايران وعُمان بأنها متميزة بشكل خاص خلال فترة السبعينات كنتيجة للضرورات الامنية ،المتمثلة بمواجهة الحركات اليسارية في (اقليم ظفار)العُماني، فضلاً عن تعهد الطرفان على توثيق التعاون لحماية الامدادات النفطية في الخليج العربي عبر مضيق هرمز الذي يشرف عليه الطرفان [٨]، كما اعلن الطرفان ببيان مشترك عام ١٩٧٦م من ان مسؤولية الامن في الخليج العربي تقع على عاتق الدول الخليجية بشكل خاص وانه ينبغي ان تتم هذه المسؤولية بأسلوب جماعي ،مما يتضح منه ان عُمان تؤيد فكرة الدفاع الاقليمي في المنطقة وعدم استبعاد ايران[٩] .

فقد شكلت المصالح المشتركة والثقة المتبادلة بين الجانبين السبب الرئيس في تطوير التعاون بين الدولتين حتى بلغ ذروته في وقت قصير جداً ، إذ سادت العلاقات في اجواء من الود والمحبة تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والامني لكلاهما، فدفع هذا التعاون الى اتجاه تكريس روابط قوية في مجال التعاون الامني في مضيق هرمز، كما ابرمت الدولتان عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول تعاون مشترك ومما لاشك فيه ان عقد اجتماع القمة بين الدولتين عام ١٩٧٢م ولقاء عام ١٩٧٨م اللذان إثرا كثيراً في مجال ترسيخ العلاقات المتنامية بينهما، التي اتسمت دوما بحسن الظن التاريخي المتبادل[١٠].

---

[٧]غانم محمد صالح ،الخليج العربي: التطورات السياسية والنظم والسياسات ،دار الحكمة ،بغداد – العراق ، ١٩٩١، ص٨٣ –٨٥ .

(٨)جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث(١٩٧١–١٩٩١) ،دار الفكر العربي ، المجلد الخامس ، القاهرة ،١٩٩٦ ، ص ٢٠٠ .

[٩]المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

[10]Asghar Jafari-Valdani , The Geopolitics of the strait of Hormuz and the Iran-Oman relations ,Iranian review of foreign affairs ,Vo1.2,NO.4,Wintir,2012, p6-13

ومع اقتراب عام ١٩٧٨ م، كانت ايران تعيش ضغوطات سياسية من الداخل، أدت شيئاً فشيئاً الى ضعف وانهاك نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الاكفاء، وافتقاره الى اي دعم سياسي كان ام عسكري، مما اجبرته تلك الامور الى مغادرة بلاده في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩م الى مصر، متوقعاً حدوث انقلاباً عسكرياً يتيح له العودة الى ايران ، لكن الثورة الاسلامية قد اطاحت به وادخلت ايران بمرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر بل اضحت تشكل فاصلاً جديداً في علاقاتها الاقليمية والدولية[١١].

فشكلت الثورة الاسلامية في ايران حدثاً مهماً في تاريخ العالم الاسلامي الحديث لأنها أنهت حكماً دام اكثر من ٢٥٠٠ عام ،و لتكون بداية لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية [١٢].وبناءً على ذلك استوجب على عُمان بناء مواقف سياسية جديدة تجاه ايران، التي ارتبطت معها بعلاقات قوية في عهد الشاه السابق. وبما ان الدبلوماسية العُمانية تنظر إلى العلاقات مع ايران بصفتها علاقات تاريخية قديمة ووطيدة تحكمها سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك لم يؤثر سقوط الشاه وتغير النظام فيها على علاقاتهما، حتى ان السلطان(قابوس بن سعيد) قال في هذا الشأن (نحن منذ ابتدأت ايران الجديدة استمرت علاقاتنا كما هي لم يطرأ عليها اي طارئ فنحن ننطلق من مبدأ عدم في شؤون الاخرين، وما علينا إلا ان نتفاهم كما كنا عبر التاريخ ... وحتى الآن لا توجد ولم توجد اي مشاكل بيننا ، وما جرى في ايران يخص الايرانيين انفسهم ، ويجب الا نتدخل في شؤون الاخرين حتى لا يتدخلوا في شؤوننا، وأدعوا الله ان تكون في ايران حكومة مستقرة وأن يستتب الامن ونرى

---

[١١]محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩-٢٠١١ دراسة تاريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبع الاولى ،٢٠١٣ ، ص ٢٢ .

[١٢]باسمة عبد العزيز عمر العثمان، سلطنة عمان ١٩٧٠-١٩٨١ دراسة في العلاقات الخارجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، البصرة – العراق، ٢٠٠٩، ص ١١٦ .

ايران معنا في الساحة بدون مشاكل داخلية)[١٣]. ليكون ذلك دافعاً بتطوير علاقاتهما الثنائية ، يعززه التقارب الجغرافي والاجتماعي للبلدين. فالجوار الجغرافي كان له الأثر الواضح في طبيعة العلاقات ،فالشواطئ الايرانية والعُمانية تتقابل على جانبي خليج عُمان، وتكاد تلتقي اراضي الطرفين عند مضيق هرمز في الخليج العربي، الذي لم يكن عاملاً فاصلاً بين الارضين بقدر ما كان واصلاً ومقرباً لتبادل المصالح المشتركة وتأمينها، اذ من خلاله عبرت القبائل على الجانبين، فانتقلت القبائل من ايران الى شرق عُمان وانتقلت قبائل عُمانية الى جنوب غرب ايران، وبالنتيجة نجد الامتزاج كاملاً على جانبي المضيق[١٤].

وانطلاقاً من التقارب بين البلدين جغرافياً ، برزت عبر ذلك حقائق ديمغرافية كان لها أثر بالغ على علاقاتهما ،فانتقال الجماعات في المنطقة رسم مجموعة امتدادات ديمغرافية من حيث الصفات والسمات اللغوية والعرقية والحضارية لكل طرف. وانسجاماً مع ذلك شهدت العلاقات الاجتماعية الايرانية – العُمانية مزيداُ من التطور والتعاون، اسهمت ببروز عدة مظاهر لدعم تلك العلاقات، التي منها تواصل الشعبين على مدى التاريخ الذي اوجد أوجه شبه عديدة في العادات والسنن، وهو أمر يظهر بوضوح في المناطق الحدودية بين البلدين ، وعلاقات النسب و المصاهرة بين القبائل العربية على جانبي مضيق هرمز يعد بحد ذاته عاملا معززا للعلاقات فيما بينهما، وتأكد ذلك عبر حديث وزير الخارجية العماني (يوسف بن علاوي بن عبدالله) عام ١٩٧٩م

---

[١٣] خالد محمد مبارك القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام ، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة – الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٦ .

[١٤] إبراهيم نوار، السياسة العمانية من العزلة الى الدبلوماسية الوساطة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١٠)، تشرين الثاني، ١٩٩٢ ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.،ص٣٧.

بقوله (أن إيران وعُمان تملكان مشتركات تاريخية وعلاقات اجتماعية اثنية ودينية ومذهبية فضلاً عن روابطهما الجغرافية)[١٥].

المطلب الثاني: مجالات التعاون في العلاقات الإيرانية–العُمانية

تطورت العلاقات الإيرانية–العُمانية بعد عام ١٩٧٩م ،بشكلٍ كبير وملحوظ على الساحة الدولية وفي مجالاتٍ شتى سواء أكان في المجال السياسي أم الاقتصادي أم العسكري. ويعود ذلك إلى طبيعة الظروف التي اكتنفت العلاقات بين الدولتين ومراحل تطورها. ولتبرهن بناءها على جملة من العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات وصيرورتها واتجاهاتها ،وتهدف الى اكتمال صورة تلك العلاقات بتعزيز تأثيراتها بشكلٍ كبير، كما تدفع بدورِها إلى إنتاج سلوك تعاوني للبلدين يخدم الاستفادة الممكنة من الامكانات المتاحة لهم، ويسخر الموارد باتجاه تحقيق التقارب بينهما لأقصى درجة .ولتفسير ذلك سيتم متابعة مجالات التعاون بين البلدين عبر الآتي:

اولاً: التعاون السياسي:

إنّ دراسة مجال التعاون السياسي لعلاقات البلدين تكون وفق جملة معطيات جاءت انعكاساتها على طبيعة وأطر هذه العلاقات، التي لم تشهد تأثراً او انقطاعاً بتغير نظام الحكم في ايران بعكس البلدان العربية والخليجية، وانما انفردت عُمان بعلاقة متميزة وحافظت عليها رغم العداء المتنامي ضد طهران في المنطقة والصعيد العالمي على حد سواء. وخلال العقود الاربعة من عمر النظام السياسي الايراني لم تشهد العلاقة بين البلدين صراعات باستثناء بعض الازمات العابرة التي سرعان ما تزول لتعود العلاقات الى سابق عهدها، ولم تنقطع رغم العواصف الكثيرة التي مرت بها منطقة الخليج العربي ،

---

[١٥] مهدى نطاق پور نورى و محمد رضا بشارتى واحسان رفيعى ، بررسى عوامل مؤثر همگرايي ييران و عمان وتأثير آن برامنيت ملى جمهورى اسلامى ايران ، مجله سياست دفاعي ، سال بيست و پنجم، شماره ٩٨ ،بهار ١٣٩٦ ، دانشگاه جامع امام حسين (ع) ، ص ٧٥ (باللغة الفارسية)

بل على العكس من ذلك شهدت منحى تصاعدياً ، وبوتيرة متسارعة اعطاهـــا ابعـــاداً متعددة [١٦] .

فأن حقائق وتركيبة النظام السياسي الايراني – العُماني وميوله الايديولوجيـــة وطبيعة السلوك السياسي الخارجي ، تظهر التقارب القائم في البناء السياســـي داخـــل الدولتين ، فهناك ملامح تقارب في هياكل صنع القرار السياســـي ، فأطـــار النظـــام السياسي إسلامي بجميع مؤسساته ،إذ يمكن رؤية مجلس الشورى ومؤسســـات دينيـــة متشابهة بينهما، ويتطابق حكم المرشد الاعلى في ادارته الاسلامية من ناحيـــة تجـــانس السلطات النظامية الحاكمة، فإيران ممسكة بها قوى اسلامية على راسها المرشد الاعلى، وعُمان ممسكة من قبل تنظيم فكر سياسي إسلامية يتمثل بالإمامـــة الاباضـــية ويمثلـــها السلطان(قابوس بن سعيد) ، لذلك فأن التوجهات السياسية للبلدين متطابقة باستثناء مؤسسات بإيران التي لا تتوافق مع عُمان وهذا نابع من خصوصية النظـــام السياســـي الايراني[١٧].

وبالنسبة لهياكل صنع القرار في داخل البلدين فإنها ساهمت في توثيق صـــلتهما ببعض ، فأنهم يبذلون الجهود لتفسير وتنفيذ السياسات التي تحقق اقصـــى قـــدر مـــن الفوائد بما يضمن مصالحهما ودعم سياستهما الداخليـــة والخارجيـــة وتحقيـــق الامـــن المشترك، مما عكس ذلك صورة واضحة لمنظومتي صنع القرار السياسي في كلا البلدين، ادى بدوره الى زيادة التقارب بعد توافق وانسجام الرؤى الايجابية التي يتسم بها الطرفين والنابعة من اسس ومبادئ الاحترام المتبادل ، وتبادل العلاقات الودية الطيبة ، وعـــدم التدخل في الشؤون الداخلية مما كان له الاثر الايجابي على مصالح الدوليتين [١٨] .

---

(16) Jeremy Jones and Jicholas Ridout , Oman ,Culture and Diplomacy, Edinburgh University Press, United kingdom,2012 , p 169 .

(17)Kenneth Katzman, Oman: Reform, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington- United States of America, January 13, 2012 ,p 12.

(١٨) عبد العزيز بن هلال بن خليفة العلوي ، اثر العلاقات السياسية العُمانية – الايرانية على امن دول مجلس التعاون الخليجي بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة، العلوم السياسية ، جامعة ال البيت ،٢٠١١، ص١٤٢.

فبلغ التفاعل بينهما على اوجه بعد عام ١٩٨٧ م ودخلت به علاقاتهما الحيز الفعلي وبشكل جدي بعد زيارة (يوسف بن علوي) الى طهران ، وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالين السياسي والاقتصادي ، وفي العام نفسه زار (علي اكبر ولايتي) مسقط واجرى لقاءات بناءة ، وبموافقة الدولتين في رفع مستوى العلاقات السياسة وتبادل السفراء وتشكيل لجنة سياسية مشتركة بين وزارتي خارجية البلدين ، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري كل ستة اشهر بالتناوب في طهران ومسقط [١٩] ، وقد شكلت اللجنة السياسية المشتركة اهم عامل فاعل في مجال العلاقات الثنائية ، وقامت بتنظيم الخطوط العامة لتوسيع العلاقات في المجالات المختلفة وتبادل الآراء حول اخر التحولات الاقليمية والعالمية ، وعقدت اللجنة أولى اجتماعاتها النصف سنوية عام ١٩٨٩ م في مسقط ، واما الاجتماع الثاني عشر فقد عقد عام ٢٠٠٣ في طهران ، والاجتماع الثالث عشر عام ٢٠٠٤ م في مسقط [٢٠] .

ثم شهدت العلاقات الثنائية نمواً وتطوراً بعد انتخاب (محمد خاتمي) رئيساً لإيران عام ١٩٩٧م ، فمنذ ذلك الوقت انبثقت لجان فرعية عدة عن اللجنة السياسية المشتركة ، وقامت كل لجنة بعقد اجتماعات خاصة بها ، منها اللجنة الفنية المسؤولة عن شؤون الحدود ، ولجنة الصداقة العسكرية ، واللجنة العلمية المشتركة ، ولجنة الصداقة البرلمانية التي تعنى بمجلس الشورى في البلدين واجتماعاتها دورية [٢١].

لتشهد بذلك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حالة من التفرد نتيجة تبادل الزيارات بين البلدين بشكل رسمي ، وقد جاءت زيارة الرئيس الايراني (محمد خاتمي) في عام ٢٠٠٤ م ، التي تعد الاولى لرئيس إيراني لمسقط منذ (٣٤) عاماً ، لتاتي انعكاساً لكثافة التفاعلات الإيرانية الخليجية التي بدأت بعد حرب الخليج الثانية وحتى الان ،

([١٩]) محمد جواد اسايش زارچ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

([٢٠]) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

([٢١]) علي السعدي ، العلاقات العُمانية الايرانية ، الدورة الدبلوماسية السابعة والعشرين ، المعهد الدبلوماسي العُماني ، وزارة الخارجية العُمانية ، مسقط – سلطنة عُمان ، ص ٤ .

ومحاولة إيران استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولتؤكد لعُمان على استمرارية التعاون بين البلدين ، وفتح الملفات السياسية وذات الاهتمام المشترك والتي تركز على مستجدات الاوضاع في المنطقة ، والبحث في تنامي التعاون الاقتصادي بين الطرفين من خلال اقامة المشروعات المشتركة وتوقيع عدد من الاتفاقيات [٢٢] ، وقد كانت لهذه الزيارة مساهمة في فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين. وتبعتها زيارة الرئيس الإيراني (محمود احمدي نجاد) في عام ٢٠٠٧ م وتم البحث خلالها مناقشة القضايا الاقليمية والعلاقات الثنائية بين البلدين الجارين ، ومستقبل التعاون في مجالات عديدة اهمها ، التعاون في مجال الطاقة ، والسعي بكل الوسائل الممكنة لمنع اي توتر في المنطقة والوصول بها الى حالة من الاستقرار والامن واشاعة التعاون بين جميع دولها [٢٣] .

وتتويجاً لمجالات التعاون بين البلدين جاءت الزيارة الاولى للسلطان قابوس بن سعيد لإيران بعد (٣٥)عاماً ، والتقى بالمسؤولين الإيرانيين وتم توقيع سبع اتفاقيات في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية ، لترسخ هذه الزيارة لنقطة تحول في تاريخ العلاقات بين البلدين وجعلتها اكثر تفاهماً وتماسكاً وتداخلاً ، وتشهد صعوداً بوتيرة متسارعة، وتنامى مستواها بعد زيارات متبادلة لمسؤولي البلدين من سياسيين واقتصادين وبرلمانين واكاديميين وتجاريين [٢٤] .ثم تبعتها الزيارة الثانية الزيارة الثانية للسلطان قابوس بن سعيد في اب ٢٠١٣ م بعد تولي(حسن روحاني) الرئاسة في ايران ،اذ كان السلطان حريصاً على ان يكون اول مسؤول اجنبي تطأ اقدامه اراض ايران ليهنئ رئيسها الجديد ، وعلى المستوى ذاته من الحرص اهتم الرئيس حسن روحاني بأن

([٢٢]) مبارك مبارك أحمد ، جولة خاتمي العربية : نحو تفعيل العلاقات الإيرانية – العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٩) ، يناير ٢٠٠٥ ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ص ١٧٥ .

([٢٣]) الرئيس احمدي نجاد يبدأ غدا زيارة الى الامارات وعُمان ،وكالة مهر للأنباء ، العدد(٢٦١٤٦٩٤) ،١٢ مايو ٢٠٠٧ ، طهران – ايران ، على الموقع الالكتروني : https://goo.gl/7sbbmj .

([٢٤]) كيف تطورت العلاقات بين ايران وسلطنة عُمان ؟ ، مجلة مختارات ايرانية ، العدد (١٦٥) ،مايو ٢٠١٤ ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،ص ٥٦ .

يكون عُمان اول بلد عربي وإسلامي يزوره بعد فوزه بالرئاسة في ايـــران. للتباحـــث في مسائل التعاون الاقتصادي والتشاور في القضايا الاقليمية والدولية التي تهـــم البلـــدين [٢٥].

إنّ هذه العلاقات الدافئة التي عبرت عنها الزيارات المتبادلـــة بـــين الطـــرفين ،والقائمة على اسس راسخة من المصالح المشتركة تعززها ثقة متبادلة ترســـخت عـــبر ثلاث قرون ،جاءت بجهد مشترك من البلدين عبر حكمة السلطان (قابوس بن ســـعيد) اولاً وإصرار طهران على مبدأ حسن الجوار ثانياً حتى اصبحت العلاقـــات السياســـية والاقتصادية عنوانها الامن القومي والامن الاقليمي[٢٦].

وقد تجلت هذه الصلات الودية بين البلدين في تمثيل عُمان للمصالح الايرانيـــة في الخارج ، إذ مع غلق التمثيل الدبلوماسي الايراني مع الدول الغربية عملـــت عُمـــان وبالتنسيق مع ايران على تمثيل مصالحها الخارجية في بعض الدول مثل بريطانيا وكنـــدا [٢٧] ،كما ان عُمان اصبحت خط اتصال نشط وموثوق به مع الدول المجاورة وقنـــاة لحفظ التوازن في المنطقة ، إذ حرصت طهران على ابلاغها بكـــل خطـــوة تخطوهـــا في الملفات الحساسة ، مما جعلها طرفاً مساهماً وداعماً للحوار الايراني مع الدول المختلفـــة معها ، من خلال احتفاظها لنفسها بهامش للمناورة ومساحة للحركة ، محاولـــة منـــها لتحقيق مكانة جيدة على الساحة الاقليمية والدولية [٢٨]

([٢٥]) روحاني وقابوس بين اعتبارات التحالف وحوافز حل الازمات ، مجلة مختارات ايرانية ، العـــدد (١٦٥) ،مايو ٢٠١٤ ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٤-٥.

([٢٦]) مريم يوسف البلوشي ، اثر العلاقات العُمانية – الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٤٥) ، اذار ٢٠١٦ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٥٩.

([٢٧]) تكليف السويد وسلطنة عُمان رعاية المصالح البريطانية والايرانية في طهران ولندن ، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، العدد (١٢٢١١٥)، الجمعة١٢تموز٢٠١٢، متاح على الموقع الالكتروني:
https://goo.gl/ujiAFk .

([28]) Jeremy Jones and Jicholas Ridout , Op.cit, p167 .

ثانياً :التعاون الاقتصادي :

شهدت العلاقات الاقتصادية الايرانية –العُمانية المزيد من التطـور ، وان حجـر الاساس في بنائها واعادة تنظيمها بشكلها الحالي يعود الى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها عام ١٩٨٧م بين وزارتي خارجية البلدين ، والتي تطرق فيها الى التعـاون في المجـالات السياسية والاقتصادية والنفطية ، وفي مجال الملاحـة البحريـة والجويـة ، وفي مجـال الاتصالات وعلى هذا الاساس تم تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة في العام نفسـه ، والتي عقدت أولى جلساتها في مسقط عام ١٩٨٩[٢٩]،واسهمت في تطـوير العلاقـات البينية في مجالات التعاون الاقتصادي المتنوعة، وتمخض عنـها عقـد عـدة اتفاقيـات اقتصادية لتسريع عملية التعاون الثنائي ، منها توقيع اتفاقية في اذار عام ١٩٨٩م والتي انبثقت عنها لجنة اقتصادية–صناعية مشتركة، افتُتحت بموجبها عّدة معارض ساهمت في تداول منتوجات الصناعة الإيرانية الثقيلة في عُمان[٣٠]، وكذلك وقع البلدان في مـايو ٢٠٠١م على تقرير التعاون الاقتصادي وتنشيط التجـارة بينـهما ، عـبر تشـجيع الاستثمار وحمايته وتجنب الازدواج الضريبي وتبادل السلع والمنتجات والنقل البحـري والجوي ، وتنشيط التعاون في مجالات : التربية والتعليم والزراعة والثـروة السـمكية ،والبلديات والبيئة والصحة والاتصالات وموارد المياه ، وذلك على خلفية زيارة وزيـر التجارة والصناعة العُماني للعاصمة الايرانية ، ضمن فعاليات الـدورة الثامنـة للجنـة الاقتصادية المشتركة الايرانية–العُمانية. وجاء ذلك استكمالاً وتجسيداً لما سبق الاتفـاق عليه في ختام الدورة السابقة في مايو ١٩٩٩م ، التي اكدت تعزيز التعاون الاقتصـادي وتنشيط التجارة البينية بين البلدين ، سيما بعد افتتاح مكتب تجاري لعُمـان في بنـدر عباس بما يتيح وصول الصادرات العُمانية عبر ايران الى اسواق دول اسيا الوسـطى ، ومدى الاستفادة من البنية التحتية المتمثلة في خط السكك الحديدة الذي يربط بين بندر عباس ومناطق دول اسيا الوسطى المتاخمة لإيران، مقابل السماح لإيران بفـتح مركـز

[٢٩] محمد جواد آسايش زارچ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

[30] Steffen Wippel, Regionalizing Oman Political, Economic and Social Dynamics, Springer Dordrecht Heidelberg ,New York-USA,2013,P206-208.

تجاري في مسقط، وابدت ايران ترحيبها بتنشيط الاستثمار العُماني [٣١]،وترسخ التعاون الثنائي بين البلدين عبر توقيع اتفاقية اقتصادية طويلة الامد في عام ٢٠١٣م تمتد حتى (٢٥)عاماً قادماً ، وبكلفة (٦٠) مليار دولار لتصدير منتجات الطاقة المختلفة بما فيها صناعة تسيل الغاز ،إذْ تنص تلك الاتفاقية على تصدير (١٠)ملايين م^3 من الغاز في كل عام الى عُمان ، وتضمنت انشاء خطوط انابيب على طول الخليج العربي بكلفة بليون دولار ،ويعود سبب عقد تلك الاتفاقية الى حاجة عُمان الى شراء الغاز منذ عام ٢٠٠٥م ،على ذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن شراء الغاز من إيران لعّدة سنوات ،بموجبه وقعت الدولتين فعلاً مذكرة تفاهم واسعة النطاق حول التعاون في مجال النفط والغاز لنفس السنة .وتشمل مذكرة التفاهم تلك التطوير المشترك لحقل غاز (كيش) الإيراني وحقل (هنجام)المشترك، فضلاً عن مد خطوط أنابيب لتصدير الغاز من إيران إلى عُمان على عمق (١٠٠٠)متر وبطول (٢٠٠)كيلو متر[٣٢].

وقد استدعى ذلك البلدين لاتخاذ مجموعة من الخطوات لديمومة ذلك التعاون في اطار العلاقات الاقتصادية الثنائية وهي[٣٣]:

١- تأطير العلاقة وتشكيل لجنة تنفيذية للمتابعة

٢- تشكيل لجنة لمتابعة أحكام مذكرة التفاهم بشكل دوري في كل من البلدين

٣- إنشاء مجلس التجار الإيرانيين والعمانيين والذي مهمته تطوير التعاون في مجال الأعمال بين القطاع الخاص في البلدين

---

[٣١] فضل طلال العامري ، الطريق إلى الحرب سيناريوهات الحرب بين(امريكا-اسرائيل .. ايران)، هلا للنشر والتوزيع ، الجيزة -مصر ، ٢٠١١،ص ٤٥-٤٦.

[٣٢] مطالعه و طراحى خط لوله صادرات گاز به عمان ،روزنامه اقتصادى صبح ايران جهان صنعت ،سال دوازدهم ،شماره (٣١٩٧) ، چهار شنبه ٢٩ مهر، ١٣٩٤، تهران، ص٢. (باللغة الفارسية).

[٣٣] للمزيد ينظر في : العلاقات التجارية العمانية الايرانية (نحو مرحلة جديدة من الازدهار)،ورقة عمل مقدمة لملتقى عُمان الاقتصادي ٢٣-٢٤ مارس ٢٠١٦م ،غرفة تجارة وصناعة عُمان ، مسقط - سلطنة عُمان ، مارس ٢٠١٦م ، ص ١٤؛ وكذلك انظر في ، Asghar Jafari-Valdani , Op.cit ,p32. .

٤- اصدار تأشيرة متعددة الرحلات لمدة (٣) أشهر لكبار رجال الاعمال من الجانبين

٥- تفعيل التعاون بين مينائي صحار و شناص العُماني والموانئ الايرانية في نقل البضائع عبر الحاويات في سفن الشحن الكبيرة والمتوسطة .

٦- فتح خط نقل بحري وجوي مباشر بين البلدين.

٧- اقناع كبار المستثمرين من البلدين لأجل الدخول للسوق وتأسيس شركات استثمارية .

هذه الخطوات المتخذة بين البلدين اعطت دفعات جديدة في سبيل التفاهم في ايجاد فرص التعاون الاقليمي المشترك، يندرج في اطاره تحقيق التقارب الثنائي، فكانت (منظمة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي)خير مجال لذلك ، اذ تعد عُمان وايران من الدول المؤسسة لهذه الرابطة ، فمن خلالها الوصول الى اهداف معينة منها المشاركة الاقتصادية الاقليمية والدولية[٣٤]. وعلى ذات النحو ولتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية تم التوقيع في مسقط عام ٢٠١٤م على (اتفاقية عشق اباد) التي تضم بعضويتها ايران، وعُمان، وتركمانستان، واوزبكستان . تهدف لأنشاء محور دولي للنقل بالعبور، بين اسيا الوسطى وبحر عُمان والخليج العربي ، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لعُمان كملتقى للممرات البحرية الدولية[٣٥] .

ثالثاً :التعاون العسكري :

إنّ التعاون العسكري والامني بين البلدين يقوم بالدرجة الاساس في سعيهما للحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة ، وجاء التعاون بين البلدين بعّدة جوانب ، منها مشروع ثنائي لتسيير دوريات مشتركة في مضيق هرمز، اذ بادرت عمان في عام

---

[٣٤] شروق نعيم جاسم الجبوري ، النقل البحري في سلطنة عُمان للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠) دراسة في جغرافية النقل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٨٨.

[٣٥] محمد بن سليمان الطائي ،وزراء خارجية السلطنة وايران وتركمانستان واوزبكستان يوقعون مذكرة تفاهم لا نشاء محور دولي للنقل والعبور، جريدة الوطن العُمانية ،العدد(١١٣١٨)، ٧ اغسطس ٢٠١٤، ص ٣ .

١٩٧٩م، بمفاتحتين تجاه ايران لمناقشة آلية حماية المرور البحري المشترك عبر المضيق ، وبموجب ذلك تم إيفاد وزير الخارجية العُماني (يوسف بن عبد الله بن علوي) للقاء (روح الله الخميني) للتوصل الى امكانية اعداد ترتيبات المرور من خلال الممرات الاستراتيجية في مضيق هرمز[٣٦]،في حين تم توقيع اتفاقية امنية بين ايران وعُمان في ديسمبر/كانون الاول عام ١٩٩٣م بين عميد القوة البحرية العماني(شهاب بن طارق البو سعيدي) مع رئيس ايران(هاشمي رفسنجاني) وبموجبه تمت الموافقة على التعاون المشترك بينهما لحماية وضمان امن مضيق هرمز، وعليه اكد السلطان قابوس عام ١٩٩٥م في تصريحاته بأنه لم يعّد ايران دولة ذات تهديد طويل الامد لاستقرار الامن الاقليمي في منطقة الخليج العربي[٣٧].

وفي أطار تطوير و تعزيز التعاون بين البلدين تأسست لجنة الصداقة العسكرية الإيرانية – العُمانية لتطوير الجانب العسكري وتعقد اجتماعاتها دورياً في مسقط وطهران ، وبموجبها قامت إيران بأجراء مناورات عسكرية عام ١٩٩٩م استمرت تسعة ايام بين مضيق هرمز وجزيرة ابو موسى مستخدمة الجزر الثلاث قاعدة لمناوراتها، علماً بان هذه المناورات توصف بانها الاولى التي تشارك بها عُمان بصفة مراقب في اطار مناوراتها العسكرية مع ايران [٣٨]، ثم تكررت المناورات في العام ٢٠٠٠ م ، وشارك بها خبراء عسكريون عُمانيون في مناورات الوحدات البحرية الايرانية ،وكذلك شهد العام نفسه زيارة وفد عسكري عُماني رفيع المستوى برئاسة قائد القوات الجوية العُمانية الى طهران ، وتمت خلال الزيارة مناقشة التعاون العسكري بين البلدين في مجال مكافحة المخدرات والمتسللين انطلاقاً من المسؤولية المشتركة في موضوع سلامة الملاحة

(36) Joseph A .Kechichian , Oman and the world The Emergance of an Independent foreign plicy,Rand,USA,1995,P 145-147 .

(٣٧) فاضل حسن كطافة الياسري ، العراق وموقعه المجاور لإيران دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تربية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد – العراق ، ٢٠٠٦، ص١٣١ .

(٣٨) احمد تاج الدين وآخرون ، التقرير الايراني: ايران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة الى اسلحة الدمار الشامل ، الجزء الثاني، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٩، ص ٤٠٦.

وعمليات الانقاذ في مضيق هرمز في حالة وقوع حوادث تتطلب التعاون بين البلدين في هذا المجال، وعقد اتفاقية مجدداُ في ايار عام ٢٠٠١ تم بموجبها التأكيد فيها على ان امن وسلامة مضيق هرمز يعد دافعا لتقوية العلاقات الدولية بين الدولتين [٣٩] .

وترسخ ذلك في الاتفاق على تعاون امني مشترك بين عُمان وإيران بعد الزيارة التي قام بها السلطان قابوس الى ايران في اغسطس عام ٢٠٠٩ م تم الاتفاق على توقيع اتفاقية لتعاون والتنسيق الامني المشترك لتبادل المعلومات ومكافحة التسلل والتهريب والجريمة، كما تم مناقشة كلا الدولتين الشروع بخطوات فعلية لضمان الامن المستدام لمنطقتي الخليج العربي وبحر عُمان الاستراتيجيتين عبر التخطيط الشامل والملائم[٤٠]كما تم عقد اتفاقية امنية مشتركة بين الدولتين اجرت بموجبها القوات البحرية الايرانية – العمانية تدريبات بحرية مشتركة كان الهدف المعلن منها التركيز على جانب الاغاثة والنجاة في شمال بحر العرب خارج مضيق هرمز، في حين كان الهدف الحقيقي منها هو الحفاظ على توسيع العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين لنفس العام، على اساسه تم توقيع اتفاقية تعاون امني رسمي مشترك عام ٢٠١٠م تم تصديقه من قبل البرلمان الايراني ، تضمنت هذه الاتفاقية اجراء تدريبات بحرية مشتركة بصورة سنوية وبشكل دوري [٤١]، وتعُد هذه الاتفاقية حجر الاساس للتعاون المشترك لكلا الدولتين في المستقبل ، وما يشير الى ذلك تصريح القيادة البحرية الايرانية في انه ستجري سلسلة تدريبات عسكرية متعاقبة من عام ٢٠١٤م وحتى الاعوام المقبلة في مياه الخليج العربي المشتركة بين الدولتين ، وهكذا اخذت تترسخ مسألة اجراء مناورات مشتركة في خليج

---

(٣٩)عبد الحميد الموافي ،عمان بناء الدولة الحديثة، مطابع الاهرام التجارية ،القاهرة – مصر ،٢٠٠٢،ص٣١.

(٤٠)عبد العزيز بن هلال بن خليفة العلوي، اثر العلاقات السياسية العمانية – الايرانية على امن دول مجلس التعاون الخليجي بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة، العلوم السياسية، جامعة ال البيت ،٢٠١١، ص٧٩.

(41)Christopher Harmer, Iranian Naval and Maritine strategy ,Middle east security report, The Institute for the study of war ,United States of America,2013 P19.

عمُان والخليج العربي بشكل روتيني [٤٢] وكان لنتائج هذه التدريبات المشتركة تحسن التعاون الامني بين البلدين الى مستويات متقدمة ، و ابراز مدى احتراف القوة البحرية والاعلان عما تمتلكه من امكانية امنية وعسكرية للمساعدة في الحفاظ على الامن المشترك للبلدين [٤٣] .فكان الهدف الاساس المتبادل بين البلدين التعاون لتأمين منطقة الخليج العربي والتحكم المشترك في مضيق هرمز الاستراتيجي ، فتبادل البلدين الخبراء واشتركا في مناورات بحرية مشتركة والتي تجري بصفة دائمة في مضيق هرمز وبحر عُمان والمحيط الهندي ، وهذا يدل على عمق الدور الذي تقوم به لجنة الصداقة العسكرية الإيرانية – العُمانية و التي ترتب على أثرها تطور مستوى التعاون العسكري والأمني الذي ادى انعكاسات ايجابية على المستوى القريب والبعيد لصالح البلدين والمنطقة .

المطلب الثالث: الوساطة العُمانية في مفاوضات الملف النووي الإيراني

لقد اتسم موقف عُمان في إطار قضية الملف النووي الإيراني ،التي تعد حساسة دولياً واقليماً، بحكم قربها من إيران والعلاقة المتميزة تاريخياً والهواجس الأمنية المتعلقة بالاستقرار ، اتسم ذلك الموقف بالموضوعية في التركيز على ابقاء ابواب المفاوضات مفتوحة بين اطراف المحادثات ، باعتبار ان الحوار المباشر افضل السبل للتوصل إلى توافق مناسب حول القضايا الشائكة [٤٤]. وفي الوقت نفسه استمرت عُمان في الدعوة الى اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ، بحكم مبدئها الذي يهدف الى السلام الشامل وتحقق عالم خالٍ من الحروب ، وعبر عن ذلك وزير الخارجية العُماني (يوسف بن علوي) بقوله (نحن ضد اي نشاط يستهدف انتاج اسلحة نووية في المنطقة

([٤٢]) كريستيان كواتس أولريتشسن، التقارب الإيراني العُماني وتأثيره على السعودية، ترجمة ميدل ايست أي، مركز الدراسات الدولية جامعة هنري جاكسون ، واشنطن، ٢٠١٤، متاح على الموقع الالكتروني : https://goo.gl/6SEnB2.

([٤٣]) سونيل كي وايديا، مصدر سبق ذكره.

([٤٤])عماد البليك ،السياسة الخارجية العُمانية ،مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان ،مسقط – سلطنة عُمان ، ٢٠١٥. ، ص ١٠٩.

او اي نوع من اسلحة الدمار الشامل في الخليج ، نحن دول ليست كبيرة ومن ثم ينبغي ان نبعد انفسنا عن اي صراع بين الكبار)[٤٥] .

وفي الوقت الذي كان يتخوف فيه البعض من يؤدي امتلاك ايران لترسانة اسلحة نووية بما يجعلها قوة اقليمية مهيمنة ، ركزت الرؤية العُمانية إلى ما هو أبعد من الراهن في خلق الظروف المستقبلية لتجاوز الآني ، عبر فهم الجانب الاستراتيجي والأمني للخليج بشكل عام ، انطلاقاً من رؤية قديمة تأسست منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وبذلت عُمان ما بوسعها لإنجازها ، لكن ظروفاً ومتغيرات كثيرة كانت تحول دون ذلك[٤٦] ،من هنا استند الموقف العُماني الى إدراك مفاده ان التعامل مع هذا التهديد المحتمل بامتلاك ايران سلاحاً نووياً لا يكون باستعدائها ، والتعامل معها كخصم ازلي، او بالتعاطي بافتراض سهولة اقصائها من اي تفاهم اقليمي . فإيران وامكاناتها ، أمر واقع وحقيقة جغرافية وتاريخية لا يمكن الالتفاف حولها ، وبالتالي كان الخيار العُماني قائماً على التعاطي مع ايران ببراغماتية تفترض ان التعاون وإبقاء الحوار مفتوحاً مع قوة اقليمية مثلها اجدى لأمن الخليج من استعدائها او مقاطعتها[٤٧] . وفي هذا الإطار ، نجحت عُمان في وضع اللبنة الأولى للاتفاق التاريخي بين إيران والقوى العظمى حول الملف النووي الايراني عبر اعادة الحوار بين الأطراف ، وتقريب وجهات النظر بين الجانبين ، فقد نما دور العُمانيين من قناة لإيصال الرسائل المتبادلة الى وسيط موثق به من جميع أطراف الملف النووي الإيراني[٤٨].

---

[٤٥] رعد محمود البرهاوي ، السياسة العُمانية تجاه الجمهورية الاسلامية الإيرانية في عهد السلطان قابوس ، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية للترقية الى درجة وزير مفوض ، معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية ، بغداد ، ٢٠١٧، ص٩٧.

[٤٦] عماد البليك ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩.

[٤٧] نجلاء مكاوي و يحيى صهيب و تامر بدوي، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ،مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٤.

[٤٨] عُمان ٢٠١٦، وزارة الاعلام ، مسقط– سلطنة عُمان ، ٢٠١٦، ص ٢٢.

فإن البداية الحقيقية لهذه الوساطة بتقريب وجهات النظر بين إيران والغرب بشأن الملف النووي، كانت منذ عهد رئيس الولايات المتحدة الامريكية (بيل كلينتون)، ثم استمرت بعد ذلك مع الرئيسين (جورج بوش الابن)و (بارك اوباما) . ولقد كانت القناة العُمانية الراعية لهذه الوساطة هو مستشار السلطان (قابوس بن سعيد) الدبلوماسي العُماني (سالم بن ناصر الاسماعيلي)، الذي بدأ الاتصالات الأسمية في ايار من عام ٢٠٠٩م ، عندما التقى (دنيس روس) وهو مستشار وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (هيلاري كلينتون)، ففي الاجتماع الأول ، فاجأ الدبلوماسي العُماني الأمريكيين بـ"عرض من إيران للتفاوض(حول البرنامج النووي) ، و أكد (الإسماعيلي) أنه يستطيع جلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات ، وأن عُمان ستكون مكانًا مثالياً للتفاوض السرية[٤٩] ،ايد الرئيس الامريكي(بارك اوباما) المقترح العُماني رغم تحفظاته ، واجرى اتصالاً مع سلطان عُمان لبحث مدى جدوى هذه المحاولة الدبلوماسية ، وفي ضوء ذلك ارسل فريق التفاوض الامريكي الى عُمان ، الذي تراسه (دنيس روس) ، ومستشار الأمن القومي (طوم دونيلون) ونائبه (دنييس مكدونو) ، والمدير الاعلى لموظفي الأمن القومي لشؤون ايران والعراق وبلدان الخليج العربي (هوبوبنت تلوار) وقد تم تبادل الرسائل بين الفريقين عبر العُمانيون عن مدى فرضيات الحوار ، وقامت عُمان بنقل الرسائل الى ايران الذين عبروا عن تحفظهم بالإجابة عن ابسط الاسئلة[٥٠] ، واستضافت بعد ذلك عُمان اجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنين من كلا الطرفين الايراني والامريكي – والاوربي منذ العام ٢٠١١م ، ومهدت هذه الاجتماعات الطريق للتوصل إلى اتفاق جنيف الابتدائي في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣م ، الذي وقع بين إيران والمجموعة الدولية (٥+١)، وتضمن الاتفاق تجميداً قصير المدى للبرنامج النووي الايراني في مقابل تخفيض العقوبات المفروضة على ايران ، وبذلك جاء هذا الاتفاق ليحقق انفراجاً مهماً في أزمة استمرت مدة طويلة حول

---

[49] David Ignatius ,The Omani 'back channel' to Iran and the secrecy surrounding the nuclear deal, The Washington Post, June 7, 2016, Available on the website: https://goo.gl/ghxnqG

[٥٠] رعد محمود البرهاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨.

البرنامج النووي الايراني ، ويعد الاتفاق الرسمي الاول بين ايران والولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٩م[٥١].

استمرت جهود الوساطة العُمانية التي قامت بها حول البرنامج النووي الإيراني، وقد ضيفت جولتين من المباحثات الثلاثية بين وزير الخارجية الامريكي السابق (جون كيري) ومنسقة السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي (كاثرين اشتون) ووزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) ، وبحضور وزير الخارجية العُماني (يوسف بن علوي)في مسقط عام ٢٠١٤م، والتي نتج عنها تحديد الأطراف المتفاوضة مهلة حتى ٢٤ تشرين الثاني من العام نفسه للتوصل إلى اتفاق يتيح لإيران مواصلة برنامجها النووي في مقابل رفع العقوبات الدولية بحقها[٥٢] ،ويلاحظ هنا ان ما كان يعلن عن هذه المفاوضات لم يزد عن سطر او سطرين ينشران في وسائل الاعلام العُمانية ، مما يدل على مدى الكتمان والسرية الشديدة التي احيطت بها عُمان اجواء المباحثات ، وذلك كان سبباً مهماً في نجاح المفاوضات التي ناقشت فيها الأطراف ما جرى التوصل اليه من اتفاق فني وسياسي من اجل الوصول الى اتفاق تاريخي بين ايران والغرب [٥٣] ، ويذكر أن المفاوضات التي عقدت برعاية عُمانية هي محاولة لتقريب وجهات النظر حول نقاط الاختلاف بين ايران والمجموعة الدولية (٥+١)، بغية التمهيد إلى الاتفاق النهائي قبل انتهاء الموعد المتفق عليه بين الجانبين . وتلخص نقاط الاختلاف بينهم حول ثلاث نقاط رئيسة هي : حجم برنامج ايران لتخصيب اليورانيوم، ومدة أي اتفاق طويل الأمد، ووتيرة رفع العقوبات الدولية ، إذ أن التحفظات الإيرانية تدور حول أجهزة الطرد المركزي، فهي تسعى لعدد اكبر من هذه الأجهزة مما يسمح به المجتمع الدولي . وقد اكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسية الخارجية في مجلس الشورى الإيراني (علاء الدين بروجردي) (انه من غير المستبعد ان تكون مفاوضات عُمان الحالية تحمل نوعاً من

---

[٥١] رؤى بديوي حمزة عبيد، السياسة الخارجية العُمانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، دار ومكتبة عدنان للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٨.، ص١٧٦.

[٥٢] المصدر نفسه ،ص ١٧٧.

[٥٣] رعد محمود البرهاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

التوافق .. لكن لا يمكن نهائياً التفاؤل بانتهاء كل شيء في مسقط .. مشدداً على انه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن المقصر هي واشنطن)[٥٤] ، وبذات النحو قال وزير الخارجية العُماني (يوسف بن علوي) الذي رعى المفاوضات الثلاثية (بانه متفائل تفاؤلاً كبيراً بنجاح سير المباحثات ... واننا لم نتلق أي تأكيد من الاطراف المشاركة بنجاح جولة المفاوضات .. ولكنها قطعت شوطاً طويلاً لا يمكن الرجوع عما تحقق .. ونحن راضون عما تم التوصل اليه الآن من نتائج مرضية ... وان الأطراف لم يبتعدوا كثيراً عما اتفق عليه ، وما بقي هو قريب للاتفاق)[٥٥]

وقد نجحت المفاوضات التي عقدت في عُمان الى توحيد جهود الاطراف بعد أن تمت تمديد المفاوضات في عام ٢٠١٥م بشأن البرنامج النووي الإيراني جولة جديدة، افضت للتوصل الى اتفاق وقعته إيران والمجموعة الدولية (٥+١) في مدينة لوزان السويسرية في نيسان من العام نفسه ، تمهيداً للاتفاق النهائي الذي أبرم في ١٤تموز ٢٠١٥م[٥٦] ، وبعد توقيع الاتفاق توجه وزير الخارجية لإيراني (محمد جواد ظريف) الى عُمان ، لشرح عدد من النقاط المتعلقة بالاتفاق وذلك حرصاً من إيران على اطلاع عُمان على اخر المستجدات، وقد اثنى على الدور العُماني في تسوية الملف النووي الإيراني بقوله (عُمان وخاصة السلطان قابوس ووزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي، قد ادت دوراً برازاً في المساعدة في تجاوز القضايا والمشكلات الاقليمية والدولية، ونحن نقدر هذا الدور الثمين)[٥٧] .

فقد ساعدت الجهود والتحركات الدبلوماسية العُمانية العلنية والسرية في تهيئة المناخ للتوصل الى الاتفاق التاريخي بين ايران والغرب بشأن برنامجها النووي ، بعد

---

[٥٤] للمزيد ينظر في : ناصر محمد عبد الحميد ابو عون ، سياسة عُمان الخارجية القوة والحياد الايجابي ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٦ ، ص١٣٩-١٤١ ؛ وكذلك ينظر في ،

Richard J. Schmierer, The Sultanate of Oman and the Iran Nuclear Deal, Middle East Policy Council, Available on the website: https://goo.gl/eFcQcs

[٥٥] ناصر محمد عبد الحميد ابو عون ، سياسة عُمان الخارجية القوة الناعمة والحياد الايجابي ،مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

[٥٦] مريم يوسف البلوشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

[57] **Jeremy Jones, Op.cit,p.6 .**

مفوضات شاقة وعسيرة تعرضت للانهيار والفشل اكثر من مرة بسبب التعارض الحاد في المواقف بين ايران من ناحية والدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية من ناحية اخرى ، فالاتصالات والجهود المستمرة لإنجاح المفاوضات والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة واللقاءات التي استضافتها مسقط بين اطراف الأزمة ، كانت العامل الاساسي وراء التوصل إلى الاتفاق التاريخي عبر عتباته المختلفة الى العتبة الأخيرة[٥٨] ، التي وضعت فيها جميع المنشآت الايرانية تحت المراقبة الدولية ، وتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة(٢٠%) والتخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة (٢٠%)وتحويله الى وضع لا يسمح باستعماله في انتاج اسلحة نووية، ووقف بناء مفاعل (آراك)، مقابل تعليق العقوبات المفروضة على (الذهب والنفط وقطاع السيارات الإيرانية وصادرات البتروكيماويات ، وتأمين شحنات النفط واجراءات السلامة على بعض طائرات شركات الطيران المدني الايراني، وكذلك السماح بتحويل (٤,٢) مليار دولار من مبيعات النفط الايرانية الى ايران)[٥٩] .

وقد كانت الخطوة الاخيرة التي قامت بها عُمان بالتنسيق مع الجانبين الإيراني والامريكي بالمساعدة في نقل شحنة الماء الثقيل الى خارج ايران لضمان سريان الاتفاق النووي في موعده ، ومن الجدير ذكره ان الاتفاق نص على ان لا يتجاوز مخزون ايران من الماء الثقيل عن (١٣٠) طناً ، وعليها التصرف بما يفوق هذه الكمية خلال ال (١٥) عاماً المقبلة بعرضها للبيع في السوق الدولية [٦٠] .

واستناداً لما تقدم ، فقد نجحت عُمان بالتوسط في الملف النووي الإيراني ، إذ قربت وجهات النظر بين إيران والمجموعة الدولية (٥+١)، واكثر من ذلك كانت عُمان مشاركة ومطلعة على ما يجري على مائدة المفاوضات ، وفي فترات تصاعد الخلاف بين اطراف الازمة كانت تعمل على اقناعهم في تليين المواقف او اعادة الصياغات من اجل تلبية احتياجات الاطراف المتفاوضة ، او عبر تقديم مقترحات جديدة بعد موافقة الجميع

---

[٥٨] عماد البليك ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٧.

[٥٩] رعد محمود البرهاوي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠١.

[٦٠] المصدر نفسه ،ص١٠٢.

عليها. الامر الذي جعل اطراف الازمة يصفون عُمان بأن لها دوراً محـوراً ف بـالملف النووي الايراني، وانها انموذج فريد للدولة التي تقف على مساحة مثاليـة مـن الـود والتعقل مع كافة دول العالم.

المطلب الرابع: مستقبل العلاقات الإيرانية–العُمانية

يحاول هذا المطلب قراءة مستقبل العلاقات الإيرانية–العُمانيـة بنـاء علـى مشاهد محتملة لا تعني جزمنا بالمطلق بانعكاساتها على واقع هذه العلاقات ، وإنما هـي إدارة تعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات يحتمل حدوثها في المستقبل ومع كـل هذا تبقى المفاجئة عنصراً لا نستطيع قياسه .و بهذا الأسـاس تنطـوي هـذه الرؤيـة الاستشرافية على المشاهد الآتية:

اولاً: مشهد الاستمرار والارتقاء في العلاقات الإيرانية–العُمانية.

تتوسّم ملامح هذا المشهد في سعي البلدين بإطار علاقاتهما الثنائية إلى تـأمين مكانتهما الإقليمية والدولية عن طريق تعزيز التعاون بينهما في شتى المجالات وتوسـيع آفاق ذلك التعاون بما يتناسب ومصالحهما واستراتيجياتهما. فإيران وعُمان ترتبط بعلاقة قديمة تاريخياً لدول الخليج، شكلت امراً واقعاً تفرضه المصالح المشتركة والثقة المتبادلـة بين الجانبين، لتطوير التعاون بين الدولتين حتى بلغ ذروته في وقت قصير جداً ، ولخلـق اجواء من الود والمحبة السائدة علاقاتهما التي تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والامني لكلاهما ، وقد دفعهما هذا التعاون الى اتجاه تكريس روابط قوية قائمة على الطموح المشروع بتحقيق أمنهما القومي.

وأستند هذا التفسير الى العوامل الذاتية الإيرانية– العُمانية الداعمة لاستمرار العلاقات الثنائية، فالجوار الجغرافي يعد واحد من اهم العوامل الرئيسة في العلاقة بـين ضفتي الخليج العربي ، ويفرض على البلدين الحفاظ على علاقة حسن الجـوار بغـض النظر عما يحدث في المستويات الاقليمية او الدولية ،ويكون اتصال وثيق بشـأن أمـن مضيق هرمز الذي يضفي لترسيخ الأمن الخاص. ليرسم ذلك نسيج اجتماعي قائم على امتدادات خارج حدود البلدين ، الامر الذي فرض على صـناع القـرار السياسـي

استبطان المصالح والارتدادات المرتبطة بتلك الامتدادات العرقية والثقافية [٦١]. ذلك حقق استفادة للبلدين وإتاحة التصدير للسلع الايرانية الى الدول الإفريقية ويسهل لها الولوج الى شرق افريقيا عن طريق المياه الجنوبية، وبإمكان عُمان ان ترتبط بأسواق آسيا الوسطى وأفغانستان عبر ايران ، واكثر من ذلك ساهمت عُمان في تغلب ايران على حزم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من المجتمع الدولي ، إذ بحكم الطبيعة استطاعت مئات القوارب الصغيرة من نقل المواد الاساسية والضرورية ذات المناشئ الدولية المختلفة التي تحتاجها ايران ، وبالمقابل تمكين ايران من تصدير منتجاتها المحلية ،عبر ميناء (خصب) العُماني الذي يعد المركز الاساس في هذه العملية ، فيبعد مسافة (٤٠)كم وتحتاج تلك القوارب الى (٤٥) دقيقة فقط للوصول الى الجانب الايراني ، وتقدر قيمة ما يتم تبادله من السلع سنوياً مقدار (٥) مليار دولار ، وتوصف هذه العملية من اطراف دولية واقليمية بأنها شبكات تهريب ويجب الحد من نشاطها واخضاعها للرقابة الدولية في هذا المنطقة ، اما الجانب العُماني فانه يتغاضى عن ذلك واصفاً ايها بانها عملية تبادل تجاري ساهمت في انعاش التجارة بين ضفتي مضيق هرمز (محافظة مسندم)العُمانية و (محافظة هرمزكان) جنوب ايران[٦٢].

وإنّ آفاق هذا التعاون يدعوا الى العمل بجدية نحو دبلوماسية متكاملة المعالم تهدف لارتقاء طبيعة هذه العلاقة الثنائية ، التي رسخت بزيارات على جميع المستويات، لإعطاء التوجه السياسي العام للبلدين في الحفاظ على رقي التعاون ، فإن سياسة عمان الخارجية المستقلة هي الأبرز في علاقتها الخاصة مع إيران. فكانت عُمان حذرة في الحفاظ على علاقات قوية مع إيران على الرغم من التصعيد الخطابي المناهض لإيران بين جيرانها في الخليج . فاعتماد عُمان للنهج الوسطي المعتدل في التعامل مع ايران وعدم تورطها في احداث المنطقة المفتعلة على الرغم من وجود مخاوف لدى دول مجلس

---

(61)Asghar Jafari-Valdani, Op.cit,p12.

(62)GIORGIO CAFIERO, Oman's Port Strategy ,LobeLog, Washington, AUGUST 31, 2018, Available on the website: https://goo.gl/Pujcrf .

التعاون من ذلك التطور المستمر في العلاقات بين ايران وعُمان[٦٣]،وان هذا التقارب السياسي بين طهران ومسقط أينع ثماره ، في اداء عُمان دوراً مهماً في فتح الجسور والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي وعموم الدول العربية ، ودولياً عبر تمثيل عُمان مصالح ايران الدبلوماسية في الدول التي لا يوجد فيها تمثيل دبلوماسي كالمملكة المتحدة ، فضلاً عن ذلك خدمت عُمان بتقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية، والقيادة الإيرانية ووفرت وسائل الحوار بينهما لأكثر من فترة زمنية[٦٤]، اقتضى هذا التفاهم بين إيران وعُمان في تشابه موقف البلدين ازاء العديد من الملفات الإقليمية، فقد أكد الجانبان على الرؤية المشتركة لحل (الأزمتين السورية واليمنية)، باعتماد السبل الدبلوماسية، كما أن دور عُمان الفريد في منطقة الخليج العربي نظراً لعلاقاتها الجيدة مع ايران سمح لها في الآونة الأخيرة بالتوسط في(الازمة اليمنية) عبر اتفاق السلم والشراكة، ناهيك عن موقفها المعتدل الداعي لوقف القصف والتدخل العسكري (للتحالف العربي)بقيادة المملكة العربية السعودية على الشعب اليمني. والمناقشة المعمقة لعدد من القضايا الإقليمية الملحة، ومضاعفة الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول سلمية ، وفرص مكافحة الارهاب بجميع أشكاله وأنواعه لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم على أساس التعاون الجماعي والامتثال لقرار الأمم المتحدة المتعلق بإنشاء عالم خالٍ من العنف والتطرف والإرهاب[٦٥] .

وظهر هذا التفاهم والتعاون جلياً حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الايراني في (٨ ايار ٢٠١٨م)، إذ قالت الخارجية العُمانية، في بيان لها عقب ذلك الانسحاب ،بأن عُمان تربطها علاقات صداقة وتعاون مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية، وأنها تستمر في متابعة هذه التطورات عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق حول برنامج إيران

---

(63)Camille Lons, Oman: between Iran and a hard place, The European Council on Foreign Relations (ECFR), 3May,2018, Available on the website: https://goo.gl/DpfHmq.

(٦٤) حافظ علوان حمادي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.

(65) Camille Lons, Op.cit .

النووي، وبذل الجهود الممكنة والمتاحة، للحفاظ على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة، وحذرت من خيار المواجهة الذي ليس في مصلحة أي من الأطراف. وأثنت عُمان على موقف الشركاء الخمسة الآخرين (روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) في الاتفاق النووي، لتمسكهم بهذا الاتفاق، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي(٦٦).

ونلتمس الدور الخفي لعُمان في تقريب وجهات النظر وايصال الرسائل بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران ،فزيارة وزير الخارجية العُماني (يوسف بن علوي) الى واشنطن في ٢٧تموز ٢٠١٨م هي للقيام بوساطة تدور رحاها خلف الكواليس ، فأجتمع بوزير الخارجية (مايك بومبيو) ، ووزير الدفاع (جيمس ماتيس) ، وعدد من المشرعين و المسؤولين الأمريكيين. وجاء في قراءة وزارة الخارجية للزيارة أن (يوسف بن علوي) ومسؤولي الولايات المتحدة تناولوا (أزمة اليمن)، مشددين على أهمية استمرار الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة (مارتن غريفيث) و ضرورة أن تحافظ جميع الأطراف على ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد . وبعد ذلك تركز اجتماع وزيري خارجية البلدين على سبل تخفيف حدة التوتر بين واشنطن وطهران(٦٧).

فقام وزير الخارجية العُماني بنقل الرسائل العلنية والسرية للجانب الإيراني الذي بدوره قبل الجلوس إلى طاولة مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية لكن وفق سبعة شروط هي: (عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وتنفيذ جميع التعهدات– وقف التهديدات العسكرية– ضمان وقف السعي إلى إسقاط النظام– وقف إثارة الخلافات بين إيران ودول عربية– إيقاف العقوبات الاقتصادية الجديدة–

---

(66) GIORGIO CAFIERO, The Trump Administration Shouldn't Pressure Oman To Change Its Foreign Policy, Op.cit .

(٦٧) للمزيد ينظر في : دبلوماسي امريكي : السلطنة لديها مزايا فريدة كصانع سلام في المنطقة ، جريدة عُمان ،العدد (١٣٥٢٣)،١١يونيو٢٠١٨، مسقط ، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان ، ص٢ ؛ وكذلك ينظر في ، موقف ترامب يتراخى.. هل تعقد أمريكا صفقة مع إيران بوساطة عُمانية؟ ، تقرير خاص ،صحيفة نبض الخليج العربي أونلاين ، ٠٢–٠٨–٢٠١٨ ، متاح على الموقع الالكتروني:http://cli.re/gPxmAg .

وقف الضغوط الاقتصادي– إيقاف الضغوط على الشركات الأوروبية حتى تعود إلى طهران)، سلمها وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) كرسالة لواشنطن عبر وزير الخارجية العُماني ، الذي بدوره حمل هذه الرسالة للولايات المتحدة الامريكية التي تلقفتها بإيجابية، وردت علناً بالموافقة على شرطين، موضحة أن تصريح وزير الدفاع الأميركي (جيمس ماتيس)، الذي أكد فيه أن الولايات المتحدة لا تحضّر لشن هجوم عسكري على إيران ولا تسعى إلى إسقاط النظام كان إشارة إلى طهران، وكذلك تركيز الرئيس الأميركي على الإشارة إلى استعداده لتفاوض من دون شروط سابقة. هنا جاء ذلك على عكس توقعات الإيرانيين فالاستجابة الأميركية أربكت موقفهم ، إذ لم يكن يتوقع الإيرانيون قبول واشنطن بأيٍّ من شروطهم الصعبة، بل تصوروا أن يأخذ الأمر وقتاً أطول لدراستها على الأقل [٦٨].

ونظراً للاعتبارات السابقة يسجل إقامة علاقات قوية بين الجارين إيران وعُمان على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، في وقت تشهد فيه المنطقة تطورات سريعة بمستويات متنوعة ،وتواجه تحديات ملحة تؤثر على حاضرها ومستقبلها ، فإن العلاقات الودية والمنتظمة والمتزايدة بين البلدين كانت ولا تزال واحدة من الركائز الأساسية التي يمكن أن تسهم في توسيع مستوى التعاون الثنائي بين البلدين في العديد من المجالات لتحقيق المصالح المشتركة وتحقيق الرفاهية لكل من الدول المجاورة في الحاضر والمستقبل عبر تعزيز السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وعبر استقراء هذه المعطيات فإن مشهد استمرار العلاقات الايرانية– العُمانية اكثر فاعلية هنا بطبيعة تلك العلاقات والمتغيرات التي تحكمها ،وتفضي إلى أن سمة التقارب هي الغالبة ،وتقود باتجاه استمرار العلاقات بين البلدين على ما هي عليه أو السعي إلى إقامة شراكة استراتيجية تحقيقاً للهدف

[٦٨] فرزاد قاسمي، طهران أبلغت واشنطن بموافقتها على تفاوض مباشر مقابل 7 شروط(صعبة) ،جريدة الجريدة الكويتية ،(٣٨٥٦)،١٣اغسطس٢٠١٨،الكويت ،ص١.

البلدين على حدٍ سواء، في ارتقاء وديمومة تلك العلاقات بما يضمن ويحقق مصالحهما الذاتية .

ثانياً: مشهد التغير والتراجع في العلاقات الإيرانية– العُمانية.

ينطلق هذا المشهد من افتراضات قائمة على الطابع التشاؤمي للعلاقات الايرانية–العُمانية وبصورة وجود مجموعة من المتغيرات الذاتية والاقليمية والدولية تخلق دوامة من المحددات تؤدي الى التغير والتراجع في علاقة البلدين الثنائية ،وتمكن من فرض املاءات لها انعكاساتها بالوضع القائم في منطقة الخليج العربي ، بالتوتر وعدم الاستقرار وتوسع تدخلات القوى الاجنبية لتوجيه ارتدادات ذلك التوتر وفي سبيل ضمان المنافع والمصالح المكتسبة من عدم الاستقرار .

فقد كانت قضية اغلاق مضيق هرمز أبرز القضايا التي من المؤمل ان تكون ارتداداتها على مسار العلاقات الايرانية–العُمانية مرتفعة. فاعتماد القيادة الإيرانية على مر السنين ببث التهديدات بإغلاق مضيق هرمز ،رداً على العقوبات التي يفرضها المجتمع الدولي و الولايات المتحدة الامريكية ،فكلما شعرت طهران أن واشنطن تتحدى سيادتها الاقتصادية والبرنامج النووي للبلاد، فالخطاب الرسمي الإيراني يتصاعد في حدته مع الأيام ،مما يزيد التوتر حول المعبر الاستراتيجي الموّصل بين الخليج الذي تمتد عليه منشآت نفطية حيوية وموانئ ضخمة وخليج عُمان الذي يفتح على بحر العرب والمحيط الهندي ،وتمتد عبره مسارب ملاحة متفق عليها ، تشبه مسارات السيارات على الطرق الرئيسة ،فهناك مسارات عريضة داخلة الى الخليج من الجهة الايرانية ، واخرى خارجة من الجهة العُمانية .حاملة معها ما يقدر(٣٥%)من تجارة النفط العالمية ، وهذه النسبة العالية يمكن ان يشكل حجزها او غيابها مشكلة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي[٦٩].

---

[٦٩] للمزيد ينظر في: التهديدات الايرانية بإغلاق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات، جريدة اخبار الخليج، العدد(١١٢٠٢)،٢٣نوفمبر٢٠٠٨،البحرين، دار الخليج للنشر والطباعة ،ص٢٧؛ وكذلك ينظر في، William D. O'Neil and Caitlin Talmadge, Costs and Difficulties of Blocking the Strait of Hormuz ,Publisher MIT Press ,International Security, Vol.(33), No.(3)

وظهرت تلك التهديدات مؤخراً بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق الشامل للبرنامج النووي الإيراني ،وتشديد الحصار الاقتصادي الذي تفرضه مع حلفاؤها على ايران ،لاسيما في قضية تصدير النفط الإيراني. جعل ايران تلجأ الى لغة التهديد بخفض التعاون في الملف النووي ،وبوعود تتجاوز التهديد بإغلاق مضيق هرمز في حال منع تصدير النفط الإيراني [٧٠]، وجاءت هذه التهديدات على لسان أكثر من مسؤول إيراني بمنع تصدير نفط المنطقة إذا منعت إيران من تصدير نفطها. فحديث للرئيس الإيراني (حسن روحاني)مع الجالية الإيرانية بسويسرا في ٣ تموز ٢٠١٨م، قال فيه(الأمريكيون يدَّعون أنهم يريدون وقف صادرات نفط إيران كليا، لكنهم لا يفهمون معنى هذا الكلام، لأنه لا معنى لتصدير نفط المنطقة حال عدم تمكن إيران من تصدير نفطها)، وبعد أيام جاءت أحدث ردود طهران على لسان قائد الحرس الثوري الإيراني، (محمد علي جعفري)،في ٥ تموز٢٠١٨م ، إذ قال إن (قواته على استعداد لإغلاق مضيق هرمز، حال عدم تمكن إيران من بيع نفطها بسبب الضغوط الأمريكية .. وسوف نجعل العدو يفهم إما أن يتمكن الجميع من استخدام مضيق هرمز أو لن يستخدمه أحد)، وبارك هذه التهديدات ودعمها بشدة (قاسم سليماني) قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، وأكد (قدرة إيران على تنفيذها، وما هي إلا تخرصات لا تسمن ولا تغني من جوع، وتهدف فقط إلى إطفاء نيران الداخل المشتعلة ضد النظام ورأب صدع الانقسامات الآخذة في التصاعد، من خلال الإيحاء بأن إيران على وشك مواجهة عسكرية مع الأعداء، ما يستوجب رص الصفوف وتلاحم الشعب مع القيادة، ومنع الفرقة ووقف التظاهرات والاحتجاجات الشعبية) [٧١]،وبالمقابل فان واشنطن تعلن

,Winter2009 ,Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology ,p190-192 .

[٧٠] محمد صادق جراد، مضيق هرمز القنبلة الموقوتة، جريدة الصباح، العدد(٤٢٩٣)،١٢ تموز٢٠١٨، بغداد ، شبكة الاعلام العراقي، ص ١٠.

[٧١] للمزيد ينظر في : محمد السعيد، معركة مضيق "هرمز".. هل بدأت خطة الإطاحة بالنظام الإيراني؟ ،مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٨/٧/١٢، متاح على الموقع الالكتروني :https://goo.gl/hLtwFt ، وكذلك ينظر في،

استعدادها للتصدي للتهديدات الإيرانية وضمان حرية الملاحة الدولية وتؤكد على تنفيذ الحزمة الثانية من هذه العقوبات، التي تشمل قطاع الطاقة، في ٥ تشرين الثاني٢٠١٨م ، وتدعم الاحتجاجات المتواصلة التي يواجها النظام الساسي الإيراني منذ مطلع العام الماضي لتنفيذ خطتها لحصار هذا النظام .

وبالجانب الآخر من مضيق هرمز عُمان التي تشير للمضيق كجزء لا يتجزأ من أمنها القومي وامتداد لسيادتها الوطنية ،إذ يعد من الناحية الاستراتيجية والأمنية مضيقا عُمانيا يستخدم للملاحة الدولية وينطبق عليه حق المرور العابر وحق المرور البريء الوارد في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في المادة(٣٦ لعام ١٩٨٢م)، وباستثناء حق المرور العابر فان المضيق يخضع كليا لما تخضع له باقي المجالات البحرية العُمانية نظراً لوقوع الممرات البحرية في المياه الاقليمية العُمانية ، التي تمارس عليه سيادتها في المجالات البحرية العائدة لها والقاع وما تحت القاع وعلى الحيز الجوي الواقع فوق هذه المجالات ، غير ان ممارسة هذه السيادة يجب ان لا تمس بحقوق الدول الاجنبية في المرور العابر. وفي هذا السياق وقعت عُمان وإيران بلاغاً مشتركا في اذار ١٩٧٤م للتعاون المشترك من اجل الاستقرار وسلامة الملاحة عرف باسم الدوريات المشتركة، واتفاقيات تحديد الجرف القاري في تموز ١٩٧٤م، لذا كانت وجهة النظر العُمانية واضحة وصريحة منذ بداية قيام الدولة العمانية الحديثة في ٢٣ تموز من العام ١٩٧٠م تجاه امن وسلامة واستقرار منطقة الخليج العربي ككل ومضيق هرمز بوجه خاص ، وذلك انطلاقا من نظرة شاملة للأمن القومي العربي الاستراتيجي من جهة ونظرة متوازنة بين الحقوق السيادية العمانية والمصالح الإقليمية والدولية من جهة اخرى[٧٢]، وهو ما اكده السلطان العُماني (قابوس بن سعيد) في العديد من الخطابات السلطانية واللقاءات الاعلامية والصحفية . ويقول بخطاب له بمناسبة العيد الوطني التاسع بتاريخ ١١/١٨/

Michael Ratner , Iran's Threats, the Strait of Hormuz, and Oil Markets: In Brief, Congressional Research Service, Washington- United States of America, August 6, 2018,p4.

[٧٢] محمد بن سعيد الفطيسي، مضيق هرمز في العقيدة الامنية العمانية، صحيفة رأي اليوم ، لندن ، ٣٠ نيسان٢٠١٧، متاح على الموقع الالكتروني: https://goo.gl/xEdL1u .

١٩٧٩م، (أن عُمان تعهدت بالدفاع عن حق جميع السفن المسالمة بالمرور عبر مضيق هرمز فهذا واجب علينا وفقاً للقانون الدولي ، كما إنه أيضاً من واجبنا نحو البشرية جمعاء ونحو اصدقائنا في العالم الحر ، واذا ما تعرض مضيق هرمز للخطر فإننا في عُمان لن نتردد في الدفاع عن سيادتنا الوطنية وسلامة الملاحة الدولية) [٧٣] ، فعُمان هنا تؤكد على الدور البالغ والمحفز الاكبر لرفع الوعي الوطني من جهة ، والوعي الاقليمي والدولي من جهة اخرى تجاه اهمية وحساسية هذا المضيق ، نظراً للمخاطر المرتفعة التي يمكن ان تنتج عن اي اغلاق او تضييق او تحرك غير سلمي فيه ، وهو ما لم يستبعد ابداً في الرؤية الأمنية العُمانية رغم صعوبة ذلك ،وهو ما اكده بهذا الشأن سلطان عُمان (قابوس بن سعيد) بقوله (لا اعتقد ان المضيق يمكن ان يغلق بسهولة ، ولكن في المقابل ليس من المستحيل على أي كان أن يجعل هذا المضيق عرضة للخطر، وابسط شيء مثلاً القيام بزرع الغام في المضيق ، او حتى مجرد اشاعة من هذا القبيل ستؤدي الى تعطيل مرور السفن . لا اعتقد ان الامر سيكون بهذه السهولة ، ولكن لابد من حساب كل الاحتمالات) [٧٤] .ويتضح من تشخيص قضية اغلاق مضيق هرمز ، بأن التهديدات الإيرانية باستعمال القوة واغلاقه ، يصل صدها الى الضفة الاخرى من المضيق هي عُمان التي تعهدت بالحفاظ على أمن وسلامة المضيق امام الملاحة الدولية وانها ستقف بوجه كل تهديد يعكر صفو الملاحة فيه .هذا الاختلاف قد يجد انعكاساته في مسار العلاقات الايرانية –العُمانية ويكون مدخلاً لتصادم المصالح والرؤى الثنائية بهذا الجانب.

وبهذه التهديدات والاختلافات تسعى عُمان لوضع الخطط و اللمسات الأخيرة لافتتاح مينائي (الدقم وصلالة العُمانيين) بنهاية عام ٢٠١٩م، وأن لذلك نجاح لعُمان في إنشاء مركزين تجاريين يتسمان بأهمية بالغة في مجال الاقتصاد الدولي، ويعزز من صورة عُمان، ويزيد من تمكينها في النظام الجيو سياسي العالمي، ويُسرع من عملية

[٧٣] ناصر ابو عون ، معجم مصطلحات السلطان قابوس مصطلحات تاريخ نهضة عُمان الحديثة ١٩٧٠–٢٠١٥، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن ، ٢٠١٦، ص٤١١.

[٧٤] المصدر نفسه، ص٤٣١.

انتقال البلاد إلى حقبة ما بعد النفط، وستكون الموانئ العُمانية –عبر مجموعة من القطاعات تمتد من الخدمات اللوجستية والزراعة وصيد الأسماك إلى وسائل النقل– ضروريةً لتطور عُمان على المدى الطويل على الصعيد الاقتصادي، فضلاً عن تحقيق الازدهار المستدام ، وسيهم بتشكيل العلاقات الجيوسياسية لعُمان بنحو أكبر وسط التحولات الاستراتيجية في ميزان القوى الإقليمي. ويمكن لعُمان الاستفادة من الفوارق الأخرى التي تمتاز بها من جيرانها لزيادة تطوير هذه الموانئ ،وقد يصل الأمر يوماً ما إلى أن يتنافسا مع منطقة (جبل علي) في دبي. وغني عن الذكر من أن إيران نفسها هي عامل أساس في هذه المعادلة، وإذا تصاعدت التوترات في مضيق هرمز فستحتاج الدقم وصلالة إلى الاستعداد فقط لأي تداعيات خاصّة بالتجارة ، وتقديم المساعدة لدول الخليج العربي في مواصلة بيع نفطها وغازها في حالة حدوث مثل هذه الأزمة ، لأن الشحنات عبر الدقم وصلالة لن تحتاج مضيق هرمز في نقلها. مما يجعل تطوير ميناءي الدقم وصلالة أولوية قصوى لعُمان، في الوقت الذي تستعد فيه مسقط لمستقبل ما بعد النفط خلال هذه الحقبة التي يمرّ بها الخليج من عدم الاستقرار الجيوسياسي الهائل [٧٥].

ومن المؤكد ان هذه التطورات الاقتصادية في عُمان ستأتي بافتراضاتها تحتمل في العلاقات الإيرانية–العُمانية ،إذ تمتع عُمان بمساحة اقتصادية تعطيها التغلب على الاختلالات الجيوسياسية في المنطقة ، وتمكنها من الاستغناء عن إيران في الجوانب الاقتصادية ، فضلاً عن القدرة في تطبيق العقوبات الدولية المفروضة عليها ،لموقعها الجغرافي المفيد في تعزيز هذا الافتراض والابعاد بعيداً عن مصالحها مع ايران، وتقديم الخدمة لدول الخليج العربي الاخرى في تصدير واستيراد مواردها الاقتصادية عبر موقع عُمان المتميز هذا.

زيادة على ما سبق يبرز لنا المحدد السياسي المفترض والمحتمل المؤثر في العلاقات الثنائية بين البلدين ،إذ انه في خضم ديمومة العقوبات الدولية المفروضة على ايران وتزايدها لدعوة النظام السياسي لتغير سلوكه اقليماً، ستفضي الضعف والعجز

(75) GIORGIO CAFIERO, Oman's Port Strategy , Op.cit .

ومن ثم الانهيار للنظام السياسي الايراني، كنتيجة لانحطاط قيمة العملة النقدية المحلية مقابل الدولار الامريكي [٧٦]، وتزايد الاحتجاجات في مختلف انحاء البلاد الرافضة لسياسة النظام بشأن الاقتصاد والتي انتجت الجوع والمجاعة والنقمة الشعبية، وتهدده بالتفكك والزوال ، فكل ذلك يستدعي النظام وللحفاظ على كيانه امام التحديات والضغوط المتنوعة المسلطة ضده، الى أنتهاج سياسة خارجية قائمة على الاسلوب المتشدد تجاه المحيط الاقليمي والدولي الداعي لانهياره، مما يخلق حالة من الفوضى والتخبط في التعامل بين ايران والدول المجاورة لها، لاستعادة قوة واستقرار النظام بكيانه المعني.

بمقابل إيران نجد عُمان هي الاخرى مهددة باحتمال تغير سلوكها السياسي الخارجي ، عبر تراكم المعوقات والمشاكل الداخلية فيها، ومنها عملية الانتقال في رأس السلطة الحاكمة التي يترأسها السلطان (قابوس بن سعيد) منذ مطلع سبعينات القرن الماضي، وبيده وزارات ومؤسسات وشؤون الدولة الرئيسة طيلة هذه الفترة، ذلك قد أسبغ على الواقع السياسي الداخلي العُماني، الكثير من الثبات والاستقرار، وبلورة الهوية السياسية للبلاد ،الا ان بالنظر لعدم وجود ولي عهد له، مصرح به بشكل واضح، أو شخص مميز يشار إليه دون غيره، تشكلت مخاوف محلية وخارجية، عن طبيعة توجه عُمان السياسي والدبلوماسي بعد رحيله، ويترافق هذا الحذر مع تأخر وضع السلطان الصحي، ووجود بعض التيارات والشخصيات السياسية الغير متوافقة، والتي يمكن ان تؤثر في صنع القرار السياسي العُماني الداخلي في الشؤون السياسية والادارية والاقتصادية [٧٧] .

وبهذا النسق من التغير المحتمل في السلوك السياسي لإيران وعُمان ، وبسياق يضمن تحقيق مصالح كل بلد بعيداً منفردة عن مصالحهما الثنائية ، يحتمل أن إيران قد تنظر الى عُمان ، كخصم او منافس لها عبر الدور العُماني في تقديم التسهيلات للملاحة

[٧٦] فريد زكريا ، ايران تعاني حالة اليأس المتزايد ، نشرة اخبار الساعة ، العدد (٤٧٥٥)،١٠كانون الثاني٢٠١٢، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ص ١٢.

[٧٧]سعيد سلطان الهاشمي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٤.

الدولية في مضيق هرمز ، والالتزام بصيغ العقوبات الدولية المفروضة على ايران ، والانحياز لدول مجلس التعاون الخليجي في موقفهم المتصارع مع ايران لدورها المتدخل بشؤون المنطقة . بنحو يشمل التدخل في شؤنها الداخلية والتأثير على صانع القرار لما يملي لإيران تحقيق المنافع التي تضمن ديمومة نظامها ومقاومته للظروف المربكة له والتي يتعرض لها على الصعيد الاقليمي والدولي . وعلى ذات النمط نجد عُمان الدولة الهادئة والباحثة عن أمن واستقرار المنطقة ، باحتمال لجوئها وبظروف معينة الى سلوك قد يبدو معادياً للجانب الإيراني ، من مطلق دورها الاستفزازي والمهدد للاستقرار المنطقة والداعي لتحقيق مصالحه على حساب دول المنطقة اجمع ، ويكون التحرك العُماني ضدها في عدم تقديم المساندة والدعم للجانب الايراني للمواجهة الضعف الاقتصادي الذي يعانيه ، ودعم القوى الاجنبية من استغلال الموقع العُماني المجاور لإيران في تنفيذ صيغ الاجراءات الداعية للتضيق على النظام الايراني الحاكم ومن ثم تفتته وانهياره بوجه الجهود الرامية إلى تخفيف لهجة إيران وتغيير سلوكها الإقليمي .

ويبرز لدينا عبر هذه الاحتمالات المتوقعة مشهد التغيير والتراجع في العلاقات الايرانية–العُمانية، نافياً فترة موغلة في القدم من التطور في هذه العلاقات الفريدة والممتازة بامتياز بمنطقة جميع دولها تنظر لإيران كراعية لعدم الاستقرار والتدخل في شؤنهم الداخلية .ولتمضي بإيجاد مآزق معقدة بتعقيداته الى تقييد وزعزعة الامن والاستقرار داخل المنطقة في جميع الاحوال ، والدعوة لمزيد من التدخل الاجنبي فيها ، ولتزيد المواقف العدائية بين بلدين ذوي تاريخ وحضارة عظيمة .

الا اننا و في نظرة شاملة لمجمل المحددات والمتغيرات ، يمكن القول أن النتائج المستقبلية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها أو إنجازها تتماشى مع مشهد الاستمرار والارتقاء في العلاقات الايرانية–العُمانية، لكونها هذه العلاقة لم تحدث بين البلدين كمصادفة أو بسبب ظروف طارئة ، بل كانت تقوم على علاقات تاريخية طويلة الأمد ، ومصالح مشتركة ، وإرادة سياسية وثقة متبادلة. وقد تعززت هذه الثقة بالفهم والشفافية والالتزام بمبادئ الجوار الجيد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن النية لتحقيق الرفاهية لشعوب وبلدان المنطقة. والتقاء وانسجام سياساتهما الإقليمية بناحية

اعتماد النهج السلمي في العلاقات . ودون الاخذ بنظر الاعتبار ما تشهده المنطقة من احداث وتدهور العلاقات السياسية بين دولها. فمشهد الاستمرار والتطور في العلاقات الايرانية–العُمانية هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً في مستقبل البلدين ، استناداً إلى التعاون المتعدد الجوانب بينهما، والذي يفضي إلى السعي المشترك بتعزيز هذا التعاون تحقيقاً لأهداف مشتركة اقليمياً، وفيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار عبر حل المشكلات العالقة بين دول المنطقة ، والتصدي لكل اشكال العنف والإرهاب المهدد لأمنهما القومي.

الخاتمة

إنّ المتتبع الموضوعي للعلاقات الإيرانية– العُمانية يحق له القول بأن هذه العلاقات متفردة بامتياز ليست خليجياً فحسب بل حتى اقليمياً ، فأن الحقائق الثابتة لكلا البلدين يؤشران بصدق ما ذهبنا اليه في دراستنا، فعبر العقود الأربعة الماضية لم تشهد العلاقات بين البلدين صراعات حادة باستثناء بعض الأزمات العابرة التي سرعان ما تزول لتعود العلاقات إلى سابق عهدها، ولم تنقطع رغم العواصف الكثيرة التي مرّت على منطقة الخليج العربي ،بل على العكس من ذلك شهدت الازدياد في التماسك والتداخل ، وصعوداً بوتيرة متسارعة، ومتعددة الأبعاد ، سيما في المدة الأخيرة، إذ عرفت العلاقة بين الطرفين قفزات نوعية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فإيران تنظر لعُمان كأفضل شريك سياسي اقليمي لحد الآن ، ومعظم الوساطات التي تمت لحل الازمات بين إيران والدول الاخرى ، تمت عبر عُمان، التي هي عراب معظم المبادرات والاتفاقيات بين إيران والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي .

إنّ دراسة الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–العُمانية ،أدت الى التوصل للاستنتاجات الآتية :

اولاً: برهن الإرث التاريخي للعلاقات الايرانية–العُمانية ، بأنها ذات جذور قديمة ممتدة عبر التاريخ وعززت بأطر من الألفة المتبادلة والمصالح المشتركة التي تحفل بتاريخ زاخر من التعاون المشترك .

ثانياً: الجوار الجغرافي له تأثيره في خلق علاقات حسن جوار نادرة في المنطقة ، وخلق اعمدة ثابته عززت الوزن الجيوبولتيكي و الجيواستراتيجي لكلا الدولتين من جهة ، وتهيئة موجبات تعاون وتوسيع العلاقة بينهما من جهة ثانية . والسعي الى بناء ثقة وتفاهم يمكن إنّ يمهدا للدخول الى مرحلة جديدة سمتها الاستقرار والرخاء الاقليمي .

ثالثاً: الحقائق ديمغرافية كان لها أثر بالغ على علاقاتهما، فرسمت نسيج اجتماعي قائم على امتدادات خارج حدود البلدين ، لترسخ اثراً نفسياً يحدد روح ونظرة الشعبين بعضهما الى بعض وفي تطوير واستدامة علاقاتهما الثنائية .

رابعاً: رسخت العلاقات الإيرانية – العُمانية العديد من النتائج الاستراتيجية واوجدت حالة استثنائية في العلاقات الدولية ، فالبلدين يدركا اهمية كل منهما في تطوير وتوسيع العلاقات، فإيران تنظر الى عُمان بوصفها وسيطاً متمرساً لقضاياها الحساسة في المنطقة ، وعمُان ترى من الضروري الحفاظ على علاقاتها مع ايران بسبب موقعها الاستراتيجي المتميز والمتحكم بمضيق هرمز والضامن لاستقراره.

خامساً : أدى مجال التعاون الاقتصادي دوراً مهماً في إيجاد نوع من التقارب بين إيران وعُمان ، فحرص البلدين على تحقيق مصالحهما الاقتصادية قطعت علاقاتهما شوطاً كبيراً عبر السنوات الماضية لتلمس بعض المشاريع الصناعية والتجارية المستقبلية ، فتّبني البلدين نهج سليم لبناء الثقة المشتركة عبر الفهم الصحيح لقلق بعضهما تجاه المشاكل الحاصلة في البيئة الدولية ، واعتمادهما مبدأ التقارب في المجال الاقتصادي ، منحهما فرصة لتهيئة الارضية المناسبة للتعاون والتقارب .

سادساً: من الثوابت في العلاقات الإيرانية–العُمانية في إنها تهدف الى توفير الأمن والاستقرار في المنطقة ،ومن هذا الهدف كان الاساس المتبادل بين البلدين التعاون لتأمين منطقة الخليج العربي والتحكم المشترك في مضيق هرمز الاستراتيجي ، فتبادل البلدين الخبراء واشتركا في مناورات بحرية مشتركة والتي تجري بصفة دائمة في مضيق هرمز وبحر عُمان والمحيط الهندي ،لتأمين خطوط الملاحة البحرية في المياه الجنوبية ولرفع مستوى الجاهزية الأمنية للقوات البحرية لكلا البلدين .

سابعاً: ومن نتائج هذه العلاقات الطيبة بين البلدين هو الوساطة العُمانية في حل ازمة الملف النووي الايراني، إذ قربت وجهات النظر بين إيران والمجموعة الدولية (٥+١)، وكانت عُمان مشاركة ومطلعة على ما يجري على مائدة المفاوضات ، وفي فترات تصاعد الخلاف بين اطراف الازمة كانت تعمل على اقناعهم في تليين المواقف او اعادة الصياغات من اجل تلبية احتياجات الاطراف المتفاوضة ،او عبر تقديم مقترحات جديدة بعد موافقة الجميع عليها. ومن ثم تم التوصل لاتفاق بموجبه نزع فتيل ازمة دولية شغلت الدول الكبرى ودول المنطقة طيلة عقد من الزمن .

ثامناً: الاستمرار والتطور في العلاقات الايرانية–العُمانية هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً في مستقبل البلدين ، استناداً إلى التعاون المتعدد الجوانب بينهما، والذي يفضي إلى السعي المشترك بتعزيز هذا التعاون تحقيقاً لأهداف مشتركة اقليمياً، وفيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار عبر حل المشكلات العالقة بين دول المنطقة ، والتصدي لكل اشكال العنف والإرهاب المهدد لأمنهما القومي. ولا سيما في ظل تبني فكراً سياسياً عمانياً يؤمن بالوسطية والاعتدال والابتعاد عن الغلو والتطرف في السلوك السياسي .

الملخص

إنّ العلاقات الإيرانية–العُمانية هي بالإساس ذات مصالح مشتركة وثقة متبادلة بين الجانبين ، وقائمة على تطوير التعاون السياسي بينهما . إذ سادت هذه العلاقات اجواء الود والمحبة تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والامني لكلاهما ، وقد دفعهما هذا التعاون الى اتجاه تكريس الروابط القوية في مجال التعاون الامني في مضيق هرمز ، وابرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول التعاون المشترك . وينظر البلدين الى علاقاتهما بوصفها علاقات تاريخية قديمة ووطيدة تحكمها سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وان التغيرات الداخلية المتمثلة بتغير النظام السياسي والخارجية ذات التأثير المباشر لم تؤثر سلباً في طبيعة علاقات البلدين .لكون الثوابت المستندة اليها هذه العلاقات تهدف الى توفير الأمن والاستقرار في المنطقة ، والعمل على تبادل

وجهات النظر بين الدولتين الصديقتين حول مختلف القضايا والتطورات ذات الاهتمـــام المشترك ، وحول كل ما يمكن أن يعزز إمكانية تحقيق الاستقرار لدول وشعوب المنطقة.

Summary

The Iranian-Omani relations are basically of common interests and mutual trust between the two sides and are based on the development of political cooperation between them. These relations have led to the establishment of strong ties in the field of security cooperation in the Strait of Hormuz and the conclusion of several agreements and memorandums of understanding on joint cooperation. The two countries view their relations as historical and solid historical relations governed by a policy of mutual respect and non-interference in internal affairs. The internal changes represented by the change of the political and foreign system with direct influence have not adversely affected the nature of the relations between the two countries. And to work on exchanging views between the two friendly countries on various issues and developments of common interest, and on all that can enhance the possibility of achieving stability for the countries and peoples of the region.